كلمة الدكتور موفق دعبول
في حفل استقباله

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

الأستاذ الدكتور شاكر الفحام، رئيس مجمع اللغة العربية

أيها المجمعيون الأفاضل، أيها السادة الحاضرون.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

فإني أستهل حديثي بتوجيه الشكر إليكم، إلى هؤلاء الذين جاؤوا يعبرون عن عواطفهم نحوي، وإلى أولئك الذين اعتادوا أن يشاركوا المجمع في نشاطاته، يحضرون محاضراته، ويتابعون إنجازاته، ويأمُلون من المجمع وأهله أن ينهضوا بمسؤولياتهم لتأخذ لغتنا المكان اللائق بها، في أهلها وفي غير أهلها من أمم الأرض.

وإلى السيد رئيس الجمهورية أرفع خالص الشكر على إصداره المرسوم رقم [٣١٧] لعام ٢٠٠٢ القاضي بتعييني عضوًا في هذا المجمع الكريم، وإلى السادة أعضاء مجلس المجمع تقديري واحترامي على تفضلهم باختياري عضوًا ينضم إليهم، وهم يأمُلون أن أسعى معهم لتحقيق أهداف المجمع النبيلة في الحفاظ على لغتنا العربية، وتعزيز مكانتها، وتبيان أنها أم اللغات، لغة علم وأدب وحضارة. وإني أسأل الله العلي القدير، ألاّ تخيب آمالهم فيّ، وأن يُمِدَّني بعونه لأؤديَ الأمانة، وأصونَ الرسالة. وإني أرى من واجبي أيضًا أن أتقدم

بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور شاكر الفحام، رئيسِ المجمع، على مشاعره الكريمة نحوي، وعلى هذا الترحيب الذي أكرمني به، كما أشكر الأستاذ الدكتور واثق شهيد على تقديمي إليكم، ناظرًا إليّ بعين الرضا، متجاوزًا عن عيوبي، مبرزًا ما رآه حسنًا من أعمالي.

أيها السادة: كنت أشارك في فعالية ثقافية في طهران عندما عقد مجلس المجمع جلسته التي اختارني فيها لعضويته. وعندما زفّ إلي الخبر أحد زملائي الأفاضل في جامعة دمشق، سرّني أن أكون عند حسن ظن المجمعيين، وهم علماء أفاضل، يتلمسون فيَّ ما يمكن أن يكون رافدًا لهم في خدمة لغتنا العربية، أعمل معهم على إبراز جمالها وروعتها، وعلى بيان قدرتها، التي لا حد لها، على استيعاب كل جديد... وأنا الذي ردّدتُ في كثير من كلماتي التي ألقيتها في مناسبات كثيرة قولَ أبي الريحان البيروني «الهجو بالعربية أحب إليّ من المدح بالفارسية». وخالط هذا السرورَ رهبة من عِظم المسؤولية أقلقتني: فكيف يمكن لي أن أحمل تلك الأمانة، وأنا مع الذين يرون في المجمع المدافع الأول عن هذه اللغة، الذائدَ عن حياضها، الذي يفترض فيه أن يتولى المهامَّ الصعبة التي لا يقوى على حملها إلا أولو العزم من الرجال. وتساءلت... ما المهمةُ التي رشحني المجمعيون لها، وظنوا فيَّ الجدارة بالقيام بها؟... فأنا لست المختص باللغة العربية وبعلومها كما هو حال بعض الزملاء، ولست أيضًا من الذين اشتهروا بنظم الشعر وتأليف القصص وكتابة المسرحيات، كما هو حال زملاء آخرين. إذن ما الذي يأمُل مجلس المجمع مني؟ عدت إلى رسالة المجمع كما وردت في مرسوم إنشائه، فأدركت أن من أهمها، وضع المصطلحات، وتأليف المعاجم العلمية... وهذا مجال رحب جدًّا، ويحتاج إلى جهود ضخمة

جدًّا، فالمعرفة تتضاعف في عصرنا هذا، في مدة لا تتجاوز العدد القليل من السنوات، وهي في بعض الاختصاصات والفروع تتضاعف في مدة لا تتجاوز سنتين، وإن سيلاً من المصطلحات يتدفق كل يوم... رجوت عندئذ أن أتمكن من الإسهام في هذا المجال، وأن أحقق آمال من توسم فيَّ القدرة على ذلك، ملاحظًا في الوقت نفسه، أن هذه مهمة صعبة لا يقوى المجمع على حملها وحدَه، ولابدّ من تجميع القادرين على المشاركة فيها، شريطة توفير بيئة العمل المناسبة، وتحقيق الشروط الملائمة. يُرجى عندها أن يثمر هذا في سد ثغرة لعلها تأتي في مقدمة المشروع الكبير، مشروع تعريب العلوم في جميع مراحله. ومن الحكمة إذن أن يكون في المجمع لغويون وأدباء ومختصون في مجالات أخرى.

أيها السادة: أما عن سلفي الأستاذ الراحل الدكتور عبد الوهاب حومد، فإني أعترف إليكم بأنني لم أحظ بالتعرف به عن قرب، في اجتماعات ضمتنا، أو لقاءات تجاذبنا فيها أطراف الحديث، إنما عرفته عن طريق الأستاذ الراحل نادر النابلسي، الذي كان يحدثنا، بين الحين والآخر، عن العلاقات المميزة الدافئة التي كانت تربطه بالأستاذ الراحل عبد الوهاب حومد، وبالأستاذ الكبير عبد الحليم سويدان حفظه الله وصانه.

إن الانطباع الذي كان في ذهني عنه أنه أستاذ جامعي مميز، تخرجَتْ على يديه أفواج وأفواج من المحامين، الذين نهلوا من علمه الغزير، ومنهجه القويم في معالجة الفكر القانوني والحقوقي... وأنه أيضًا تقلد عدة مناصب وزارية بنجاح لافت للانتباه، فهو في الخلاصة عَلَمٌ كبير، أعطى الكثير الكثير في حياته، ولذلك استحق أن يكون من الجديرين بشَغْل مواقع مميزة في تاريخ أمتنا.

وإني أعترف إليكم، في الوقت ذاته، أني كنت إلى ما قبل عشرين عامًا، ميالاً إلى قضاء وقتي بين الكتب والأوراق، ولعل هذه سمة المشتغلين بالرياضيات وبعض العلوم الأخرى، حتى إذا ما كُلِّفْتُ ببعض الأعمال الإدارية العلمية، وجدت نفسي محاصرًا بعلاقات اجتماعية لا سبيل إلى التهرب منها.

وصادف كذلك أن الأستاذ حومد قد مال، في بعض تلك المدة، إلى الاعتكاف في بيته.

ولكنْ عندما حدثني أمين المجمع الأستاذ الدكتور واثق شهيد عن عضو المجمع الذي طواه الثرى، والذي سأحل مكانه، شعرت بارتياح شديد لاقتراح الأستاذ أمين المجمع أن أكون خلفًا للأستاذ حومد، وعكفت على قراءة بعض ما كتب، فوجدتني أمام رجل عظيم، أمام أستاذ جامعي في العلوم القانونية، وأديب لامع، وكاتب فذ في الشؤون العامة، طاعت له الكلمة، فكان صاحب أسلوب ممتع يشد القارئ. ندمت عندئذ على ما فاتني.

وقد أشار الأستاذ الدكتور إحسان النص، نائب رئيس المجمع، إلى تميز الأستاذ حومد في الأدب والقانون معًا، في كلمته التي ألقاها في حفل استقبال الأستاذ حومد إذ قال: «ولعلّ كثيرًا من الناس يجهلون أن الدكتور حومد بدأ حياته أديبًا، ثم اتجه إلى الدراسة القانونية، لكن النزعة الأدبية لم تفارقه، فاجتمع في شخصه رجل القانون والأديب». وقال عنه في موقع آخر: «بيد أن اختياره الدراسات القانونية لم يُلغِ ميوله الأدبيةَ القويةَ الجذورِ في نفسه، فسجل رسالة دكتوراه عن حافظ إبراهيم في جامعة باريس، ولكنْ لم يُتَحْ له إنجازها». ويقول المرحوم الأستاذ حومد عن نفسه في كلمة ألقاها في حفل استقباله إنه

ليس غريبًا تمامًا عن الأجواء الأدبية التي تقلب في أحضانها زمنًا، قبل أن تنتزعه من جناتها الوارفة وأنفاسها الشجية، صرامة القانون وتجهم قسمات مواده المستعصية.

أيها السادة: من يطّلع على ما ألفه الدكتور حومد من كتب، وما قام به من دراسات وبحوث، يدرك فورًا ما تميز به، رحمه الله، من علم غزير، ومنهج في الكتابة قويم، ومن حس إنساني مرهف... وقبل الحديث عن كل هذا، أقرّ بعجزي عن أن أفيَ هذا الرجل حقه، إذ لا يكفي الاطّلاع على ما أعطى وأبدع، ولابد من الصحبة والمشاهدة والاستماع والحوار، وقد فاتني هذا.

لذا فإني أرى أن أبدأ بإطْلاعكم على نبذة مختصرة من حياته.

ولد، رحمه الله، في حلب عام ١٩١٥، واختاره الله إلى جواره عام ٢٠٠٢ في دمشق.

حصل عام ١٩٣٤ على شهادتي دار المعلمين، وحصل عام ١٩٣٦ على البكالوريا الثانية.

فاز ببعثة حكومية عام ١٩٣٨ لنيل شهادة في الأدب العربي في باريس، فانتسب هناك إلى كلية الأدب العربي، ولكنه انتسب أيضًا إلى كلية الحقوق.

حاز شهادتَيْ الليسانس في الآداب عام ١٩٤٠، والليسانس في الحقوق عام ١٩٤١، وحصل على الدكتوراه في الحقوق الجزائية عام ١٩٤٤، وكان موضوع رسالة الدكتوراه «الإجرام السياسي».

عاد عام ١٩٤٥ إلى أرض الوطن، وعيّن مدرسًا في دار المعلمين وثانوية

المأمون في حلب، ثم مدرسًا للقانون الجنائي في كلية الحقوق في دمشق عام ١٩٤٥.

ترك جامعة دمشق بعد الانفصال ليعمل في جامعتي الرباط والكويت، وتقاعد عام ١٩٨٣. انتُخب عضوًا عاملاً في مجمع اللغة العربية عام ١٩٩٠، واستُقبل عام ١٩٩١.

من مؤلفاته: «الإجرام السياسي»، «الإجرام الدولي في التشريع المقارن»، «أصول المحاكمات الجزائية»، «دراسة معمقة في الفقه الجنائي المقارن»، «المفصل في شرح قانون العقوبات»، «الحقوق الجزائية المغربية»، «الحقوق الجزائية الكويتية».

وقد نشرت له مجلة العربي عددًا من المقالات تناولت مواقف إنسانية، وجرائم سياسية، وشيئًا من دفتر ذكرياته، كما نشرت له مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عددًا من المقالات من بينها: دعوة إلى تيسير النحو العربي. وألقى محاضراتٍ كثيرةً في سورية والكويت والمغرب والسعودية.

أما عن نشاطه التشريعي والسياسي، فقد خاض عام ١٩٤٧ المعركة الانتخابية الأولى في حياته مع حركة المعارضة بقيادة المرحوم رشدي الكيخيا، وأصبح عضوًا في المجلس النيابي.

نجح عام ١٩٤٩ في انتخابات الجمعية التأسيسية التي اختارته ليكون مقررًا عامًّا للجنة الدستور، فجاء هذا الدستور يُبرِزُ آراءَه في توازن السلطات الدستورية، وفي دور الشعب في تقرير مصيره، إضافة إلى السعي نحو عدالة اجتماعية إنسانية.

طلبت الجمعية التأسيسية من حكومة الدكتور ناظم القدسي منحه وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، فكان لها ذلك، وكان أيضًا أن عينته الحكومة رئيسًا للجنة قوانين الدولة.

تقلّد عدة وزارات: المعارف، والمالية، والعدل، والتخطيط.

منحه الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٥ وسام الجمهورية المصرية من الدرجة الأولى.

اعتقل الدكتور حومد مرتين، الأولى عام ١٩٥١ مدة ثلاثة أشهر لرفضه القسم على عدم ممارسة العمل السياسي، واعتقل عام ١٩٦٣ مدة خمسة شهور.

وفي أثناء رحلتي الممتعة مع كتبه ومقالاته، أذهلتني نظراته الثاقبة وتحليله العلمي الرصين، وشجاعته في إبداء آرائه الموضوعية، وخَلَصْتُ إلى دروس كثيرة، وعِبَرٍ يصعب إحصاؤها.

وإليكم أيها السادة نزرًا يسيرًا مما رأيته.

الأستاذ حومد إنسان بكل ما في هذه الكلمة من معنى. نشأ في بيئة كادحة مكافحة، تتحسن الحال إذا ما جادت السماء، وتسوء إذا ما أجدبت الأرض.

لنستمع إليه وهو يحدثنا في مقال نشره في مجلة العربي في عددها ٣٩٧ تحت عنوان «**ثأرًا من الأيام**». إنه يقول: «لم تكن مفاجأة لي غير متوقعة حين دعاني محاسب [المكتب السلطاني]، كما كانت تسمى الثانوية الوحيدة إذ ذاك في حلب، ووجّه إليّ الحديث بصوته الخفيض الذي لا يخلو من حزم: «إذا لم تدفع القسط غدًا، فإنك سوف تفصل من المكتب». ويتابع حديثه عن الحالة

النفسية المؤلمة التي خرج بها من المدرسة، وعن الهواجس التي دارت في رأسه، واستعرض حالة والده الصعبة، فالمواسم الزراعية كانت سيئة... ثم يصل إلى قراره الانقطاعَ عن الدراسة ذلك العام، وعدَمَ إخبارِ الوالد بمطالبة المحاسب. لكن والده مع ذلك قد علم بالموضوع من المدرسة، وهيأ المبلغ المطلوب.

وتساءل د. حومد بعد ذلك عن مصدر هذا المبلغ: هل باع والده شيئًا من أشياء البيت؟ أو أنه استقرضه من مُرابٍ لقاء رهن... وبقي الأمر سرًا.

بقيت القضية غصة في حلق الراحل، حتى إذا ما انتخب مقرِرًا عامًّا لِلَجنةِ وضعِ أول دستور في البلاد، وهو دستور ١٩٥٠، ثم وزيرًا للمعارف بعد ذلك، استصدر الصك القانوني المتضمن إلغاء الأقساط المدرسية.

هذا ويطيب للأستاذ الراحل الحديث عن المواقف الإنسانية، فهي تتناغم مع ما جُبل عليه من فطرة سليمة، وسريرة صافية، وحب لأخيه الإنسان: ففي العدد ٣٥٦ من مجلة العربي يقول: «لو سأل المرء نفسه عن أسباب كثير من الجرائم التي تقلق المجتمع، وترهق المحاكم، وتنشر البغضاء والشحناء بين الناس، لوجد أن المأساة تكمن في ضيق الصدور وعدم التسامح، ولكن المروءة لم تَعْدَمْ كُبَرَاءَ في نفوسهم، قالوا لانفعالاتهم موتي بغيظك في مواقف إنسانية تخرج السيطرة فيها عن طاقة الحُصَفاء».

وهو يدافع عن كرامة الإنسان في الكثير مما يكتب. وكم كان يؤلمه أن يساء إلى هذه الكرامة. جاء في كتابه (دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن) قوله: «وسيظل في نظري أن صيانة الكرامة الإنسانية أقدس الواجبات التي تلقى على عاتق المشرّع ورجل الحكم. ولا يمكن أن يكون أي وطن كريمًا،

ما لم تكن كرامة كل فرد فيه مصونة. والقانون الجنائي مرآة المستوى الحضاري للشعوب، لأنه يتضمن القيم والمفاهيم التي يحترمها المجتمع، ويدافع عنها بما يفرضه من جزاءات. ومهمة الجهاز القضائي أن يسهر، كما يسهر العابد في محرابه، على إحقاق الحق وإزهاق الباطل، دون أي تمييز بين اصحاب الحقوق، حتى يشعر كل إنسان أنه في حماية حراس شرفاء لا تأخذهم في الله وفي الحق لومة لائم».

والأستاذ حومد رجل تربية، فلا تخلو كتابته من ملاحظات تربوية هامة.. إنه يقول مثلاً: «ولقد كان لهذه الصفات السامية (لأستاذين من أساتذته) أثر فعال في توجيه ثقافتي وفي تخصصي، فإن شخصيةَ الأستاذ وحُسْنَ تدريسه وتمحيصه، ودقتَه، والثقةَ التي يوحي بها إلى طلابه، إلى جانب أخلاقه الشخصية، وشمائِله، ونبلِ نفسه، وسَعةِ أفقه، تؤدي دورًا كبيرًا في تحبيب الموضوع إلى القلب، والشغف في دراسته والتعمق فيه، حتى ينتهي الأمر بالإنسان إلى نوع من الولع ينتهي به إلى التخصص».

والموضوعية سجية من سجاياه، فكان رحمه الله ينشد الحقيقة دون سواها، ولا يعيبه أن يعترف بأن رأيه الذي قاله في يوم من الأيام لم يكن دقيقًا أو لم يكن صائبًا، ولذلك رأى تغييره أو تعديله... إنه يقول مثلاً في مقدمة كتابه (الإجرام السياسي في التشريع المقارن): «وأحب أن أضيف إلى هذا، أن قيامي بتدريس مادة العلوم الجزائية في جامعة دمشق سنين طوالاً، قد حملني على تغيير رأيي في بعض المواضيع تغييرًا جذريًا أو جزئيًا، فعدّلتها تعديلاً عميقًا أو طفيفًا، حسب الأسس التي استقر عليها رأيي في نهاية المطاف. والتفكير يتطور

بتقدم السن، والعقل يبسط رواقه على العاطفة مع الأيام».

ونلحظ المشاعر الوطنية الفياضة، والانتماء الصادق إلى الوطن في مقالاته العامة. لنستمع إليه وهو يتحدث عن الانتداب في مقاله الذي نشرته مجلة العربي في العدد ٤٣٧ إذ يقول: «وظل هذا الانتداب احتلالاً عسكريًا بغيضًا جاثمًا على كرامتنا وضمائرنا ربع قرن، وقد قاومت البلاد بقضها وقضيضها، بالثورات الدامية والاضطرابات حينًا، وبالمفاوضات والمناورات حينًا آخر، هذه القوة العاتية، حتى انتزعت منها الاستقلال الناجز عام ١٩٤٥، مستفيدة من الجو الدولي المواتي الذي ساد العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية». ثم يقول: «وكنا خلال سنوات الانتداب نكنّ كراهية لا مزيد عليها للدولة المنتدبة، كرد فعل إنساني مشروع ومنسجم مع الطبيعة البشرية، كما يكره كل مظلوم ظالمه... سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً».

ولقد قرأت خطاب الأستاذ حومد في حفل استقباله، متحدثًا عن سلفه الأستاذ الراحل الدكتور شكري فيصل، وتوقفت عند جوانبَ كثيرةٍ في هذا الخطاب، وخاصة ما يتعلق منها بالجانب العروبي الإسلامي عند الأستاذ فيصل... ومن بين هذه المواضيع، ذاك الذي يتحدث فيه عن أسباب بقائنا متخلفين. يقول الدكتور حومد متسائلاً: «ولكن من الذي يعمل على بقائنا متخلفين؟ ففي رأي الدكتور شكري فيصل رحمه الله، أنّ المسؤول عن تخلفنا هي هذه القوى غير المجهولة، قوى أعداء الإنسانية، الذين يؤمنون بالتمايز ويضعون الشعوب طبقات، أولئك أكلة لحوم البشر، الذين يختلسون ثروات هذه الشعوب ويجهضون ثوراتها».

ويعلق الدكتور حومد على ذلك فيقول: «ونحن، أليست لنا مسؤولية مباشرة وضخمة في تخلفنا؟ يقينًا لو أن الله مدّ في عمره (عمر الدكتور فيصل)، فعاش أحداث عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ المبكية على الساحة العربية، لكان أدخل تعديلاً جذريًّا في تفكيره القومي، وفي تحديد المسؤولية عن أسباب تخلفنا».

وأنا بدوري أتساءل الآن: تُرى، ماذا كان يكون رأي الأستاذين حومد وفيصل، لو أن الله مدّ في عمريهما، فعاشا أحداث هذه الأيام التي تعصف ببلادنا؟ ماذا كان يكون تعليقهما على نضال إخوتنا في فلسطين، وعلى قوافل الشهداء البررة، هؤلاء الذين يدافعون عن أرضهم وكرامتهم، ويقدمون أرواحهم رخيصة في سبيل ما آمنوا به، ويندفعون إلى الموت بثبات، اندفاعًا يذكّرنا بشهداء أمتنا أيامَ نشر حضارتها، تقيم العدل والمساواة، وتحترم الإنسان وكرامته في كل مكان؟ ماذا سيكون تعليقهما عندما يريان تآمر قوى الطغيان التي تدعم الكيان الصهيوني، وتبرّر مجازره، بل وتتمادى فتعُدُّ نضال المدافعين عن أرضهم نوعًا من الإرهاب، وتصرّ على التضحية بشعوب منطقتنا سعيًا وراء مصالحها، وسعيًا للسيطرة على العالم كله، وتمارس إرهاب الدولة، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تكيل بمعاييرَ مختلفةٍ وَفْقَ مزاجها، تفرض العقاب على من تشاء، وتتغافل عمن تشاء... وتعلنها أحيانًا حربًا صليبية جديدة؟

لا شك أننا نحمل مسؤولية كبيرة في تخلفنا. ولكن ماذا نقول عن الدسائس التي يحوكها أولئك الذين تحدث عنهم الدكتور شكري فيصل، وعن احتكاراتهم، وعن المعوقات التي يضعونها أمام الدول المستضعفة، وعن صنوف

الاستغلال التي يمارسونها؟

لأنتقلْ بعد ذلك إلى النهج العلمي في كتب الأستاذ حومد: إن الدارس لا يسعه إلاّ أن يعجب بالتزام الراحل كلَّ ما يتطلبه البحث العلمي من عناصر، بدءًا من طرح المسألة وتوصيفها ومعالجتها، وصولاً إلى النتائج. لننظر مثلاً في بحثه في عقوبة الإعدام بين الإبقاء والإلغاء في كتابه (دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن). فبعد أن ألقى الضوء على هذه العقوبة، وتحدث عن طرائق تنفيذها، استعرض مواقف الحضارات المختلفة منها، وتَطَرَّقَ إلى موقف الشرائع السماوية منها، ثم تحدَّثَ عن التيار الإبقائي الذي يرى ضرورة هذه العقوبة للحفاظ على سلامة الجماعة وأمنها، وعن التيار الإلغائي الذي يصرّ على إلغاء هذه العقوبة... وأَوْرَدَ مسوّغات كل تيار. انتقل بعد ذلك إلى العصر الحاضر، ومواقف الدول من هذه العقوبة، وختم البحث ببيان رأيه فقال: «والرأي الذي أتبناه هو إبقاء عقوبة الإعدام في القانون، فيما يخص الجرائم الكبرى العادية، وخاصة جرائم قتل الأبرياء، ولا سيما خَطْفَ طفلٍ صغير طلبًا للفدية، وقَتْلَه، وقتلَ الضعاف من النساء والعجزة... وفي هذا الرأي استمساك بقصاص وَضَعَهُ شرعُ الله، وعدل تام لتساوي الحقين بالتضحية، حياة القاتل وحياة المقتول، والثاني أحق بالتقدير لوجود عنصر العدوان عليه».

«غير أني أرى أن تتشدد المحاكم في قبول البينات حتى لا يبقى، حقًّا وصدقًا، أي ظل للشك في نفس القضاة، وألاّ يكون عليهم أي سلطان في قضائهم لغير القانون، كما يقول الدستور، وأن يقفوا في وجه الرأي العام إذا

أثارته الصحافة أو الدعاية، حتى يستطيعوا إحقاق الحق دون تأثر أو تأثير».

وكي لا تختلط الأوراق، نراه يصرح في خاتمة بحثه ببيان رأيه في الجرائم السياسية فيقول: «ولكني أقف بعناد في وجه الإعدامات في الجرائم السياسية، فإني من حيث المبدأ معارض لهذه العقوبة فيها، لا أستثني من ذلك، إلا جريمة الخيانة في حالاتها الفظيعة». ويعلل رأيه بقوله: «إن المجرم السياسي مجرم عقيدة وفكر، وطالب إصلاح، وإجرامه يختلف عن إجرام القاتل وهاتك الأعراض، فهو يسعى إلى الإصلاح وحرق المراحل للخلاص من التخلف». ومع ذلك لا تفوته، رحمه الله، ملاحظة أن «خطر المجرم السياسي قد يكون أشمل من خطر المجرم العادي، لشموله وتعريضه نظامًا قائمًا إلى هزة عنيفة، إلاّ أن الذي يشفع لمعاملته بشيء من الرفق، أنه مثالي النزعة، نزع إلى إقامة مجتمع يحقق آماله في المدينة الفاضلة».

وفي مقال نشرته مجلة العربي في عددها ٤٢٧ عام ١٩٩٤ تحت عنوان: «اغتيال الرئيس الفرنسي رومر»، الذي سقط عام ١٩٣٢ قتيلاً برصاص لاجئ سياسي إلى فرنسا، يدهشنا الأستاذ الراحل بأحاسيسه الإنسانية، وبرؤيته الثاقبة في الشؤون القانونية، وبإدراكه العميق لما يمكن أن ينشأ من تشريع منحرف. ففي مقدمة هذا المقال يقول: «نادى تيار فقهي حديث، منذ العشرينيات من القرن الماضي، بتحسين معاملة مرتكبي هذا النوع من الإجرام (الإجرام السياسي)، واستجاب بعض كبار الفقهاء للدعوة الحديثة، فأَشْرَعوا أقلامهم دفاعًا عن مجرمي الرأي، وأثبتوا للرأي العام المتحفظ أن هؤلاء المجرمين نوع كريم ومختلف جذريًّا عن المجرمين الآخرين، كالقتلة العاديين واللصوص

وهاتكي الأعراض. وقد توصلوا في خاتمة المطاف إلى إقامة نظرية الإجرام السياسي، التي سَجَتْ على سجيتها في المجتمعات المتحررة. وبالرغم من أن سلسلةً من الجرائم الكبرى تكتسي (نظريًّا) طابع الإجرام السياسي قد وقعت، وسقط ضحاياها ملوك وساسة وقضاة، منهم لنكولن، وقيصر روسيا، وجون كنيدي، وأنديرا غاندي، ورومر، فإن ذلك لم يؤدّ إلى إلغاء التشريعات المتعلقة بالإجرام السياسي، بل دعا إلى إدخال تعديل جذري، يكون من شأنه إخراج هذا النوع من الجرائم عن مفهوم الإجرام السياسي الصافي الينبوع، وإدخالها في مفهوم الجرائم الفوضوية ليعاقَبَ مرتكبوها معاقبَة المجرمين العاديين». والأستاذ حومد، كما أشرت في البدء، ليس رجل قانون فحسب، بل هو أديب بارع. قد تنسى أحيانًا وأنت تقرأ له أن الكاتب هو أستاذ كبير في العلوم الجنائية، وتظن أنه واحد من الأدباء، الذين يتميزون بسلامةِ العبارةِ وسلاستها، ويتقنونَ فنونَ البلاغةِ وأساليبها. لننظرْ مثلاً في مقالته التي نشرتها مجلة العربي في عددها ٣٦٩، تحت عنوان: «ليلة لا تنسى»، ولنتأمل هذا الوصف الدقيق لمدينة باريس إبان الهجوم الألماني على المدن الفرنسية في الحرب العالمية الثانية. فهو يقول: «كانت تلك الليلة هي الثالثة والعشرين من حَزِيران عام ١٩٤٠، وقد مضى عليها الآن خمسون عامًا، ولكن كل خلية من خلايا جسدي لاتزال تحياها، كلما عادت إلى ساحة ذاكرتي أحاسيسها العنيفة. يومها كنت طالبًا في جامعة باريس، وكانت المدينة المتصابية تحيا حياتها الحلوة التي أكسبتها شهرتها كعاصمة للنور، على الرغم من أنها كانت تعيش منذ تسعة شهور في أجواء الحرب العالمية الثانية». ثم يقول: «ومع ذلك فإن المدينة التي خبت في الشوارع أنوارها، ظلت سادرة في غوايتها وأحلامها الوردية، ولم تستطع الإذاعة التي بُحّ صوتها، من

إيقاظها لتعيدها إلى عالم الواقع الملموس، حتى خيّل إليّ أنها مدينة من كوكب آخر سقطت على كوكب لا تعرف شيئًا عما يجري فيه».

والأستاذ حومد، قبل كل هذا، وكما عرفت من أصدقائه الذين نعموا بصحبته ورافقوه في حلّه وترحاله، كريمٌ، عفيفُ اللسان، وفيٌّ لإخوانه، نقيُّ السريرة، وطنيٌّ صادق، مؤمنٌ بعروبته، محبٌّ للغة العربية ومتقن لها وللغة الفرنسية، ملتزم مكارمَ الأخلاق، ومؤمن بالقيم السامية.

أيها السادة: أعتذر إليكم ثانية، فإني لم أتعرض إلا لبعض ملامحِ شخصية سلفي العظيمة، دون أن أستوفِيَها... ولم أتعرض إلا لبعض نتاجه دون أن أستقصِيَه. فما قدمته ليس إلا غيضًا من فيض، وحفنة من بحر. وإني أكرر ما ختم به خطابَه في حفل استقباله، وهو يعتذر عن عدم إيفائه سلفَه حقه، مستشهدًا بقول الشاعر:

إذا نحن أثنينا عليك بصالح فأنت كما نُثْني وفوق الذي نُثْني

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.